تقييم قدرة البنوك التجارية الجزائرية على جلب الادخار

خلال الفترة 1998-2010

أ. وفاء حمدوش

جامعة باجي مختار، المسيلة - الجزائر

Hamdouche_wafa@yahoo.fr

Evaluating the ability of Algerian commercial banks to bring in saving between 1998-2010

WAFA HAMDOUCHE

University of Badji Mokhtar, Annaba –Algeria

Received:15 Oct 2014 Accepted: 25 Apr 2015 Published: 30 June 2015

ملخص:

تعمل البنوك التجارية على جذب ودائع العملاء عن طريق تطوير الوعي الادخاري لديهم وتنميته ،ولا يكون ذلك إلا من خلال تقديم تشكيلة متنوعة من المنتجات و الخدمات المصرفية تتماشى مع مختلف شرائح المجتمع، باعتبار أن الأوعية المصرفية تعد مصدرا أساسيا في عملية التمويل، وأمام هذه الصورة لابد من تقييم دور البنوك التجارية الجزائرية في جلب المدخرات من خلال بعض المعايير التحليلية التي تستخدم لهذا الغرض .

الكلمات المفتاحية: البنوك التجارية، الأوعية المصرفية، جذب الودائع، النشاط الائتماني، رأس المال الثابت.

رموز jel: E2 .

Abstract:

Commercial Banks aim to attract customer deposits through the development of their savings awareness. This can be through providing variety of banking products and services for the various segments of society on the grounds that banks are a key source in the funding process. In front of this image, we must assess the role of Algerian commercial banks in bringing savings through some analytical standards which are used for this purpose.

Keywords: *commercial banks, attract deposits, credit activity, fixed capital.*

(JEL) Classification: E2

تمهيد:

تحظى مسالة جذب وتعبئة المدخرات باهتمام متزايد ومستمر من قبل معظم الاقتصاديات، ويعود هذا إلى الأدوار التي يلعبها الادخار على عدة مستويات، فزيادة عن كونه مصدرا أساسيا من المصادر الداخلية في عملية تمويل التنمية، فإنه يبعد الاقتصاد عن سياسة التمويل بالتضخم (الإصدار النقدي)، كما يمكن من خلاله تخفيض حدة الديون الخارجية الناتج من عملية اللجوء إلى رأس المال الأجنبي. ولا تقف أهميته عند هذا الحد، بل يعتبر وسيلة اقتصادية كفيلة بتغيير الاستهلاك وبالتالي ضمان الاستقرار الاقتصادي.

هذه الأهمية مرهونة بتواجد هيكل مالي سليم له القدرة على تعبئة المدخرات واستخدامها كمخرجات للاستثمار، وهذا يتطلب تواجد نظام مصرفي سليم وفلسفة مصرفية سليمة وواضحة.

وتنفرد البنوك التجارية عن غيرها من مؤسسات النظام المصرفي بدور هام في تعبئة المدخرات المتاحة في السوق الادخارية، وبما فيها جذب المدخرات الخارجية وتوجيهها نحو الاستثمارات التنموية، إذ تعتبر البنوك التجارية الوعاء الادخاري الأكثر شيوعا داخل الاقتصاد.

وتعتمد البنوك التجارية في تعبئة المدخرات الوطنية على ما يعرف بالوديعة المصرفية أو الادخار الائتماني، حيث تعد الودائع المصرفية الوعاء الادخاري الأكثر أهمية التي تلجأ إليه البنوك التجارية وتتعامل معه. بل أن الودائع المصرفية اعتبرت في كثير من الأنظمة الاقتصادية أفضل الأوعية الادخارية المتاحة لتعبئة المدخرات السائلة، ويعود هذا الاهتمام بالودائع في كونها تمثل أهم مصدر للتمويل في أي بنك سواء كان تقليديا أو إسلاميا، إذ تعتمد البنوك اعتمادا رئيسيا في تمويل نشاطاتها الاستثمارية على ما تستطيع اجتذابه من ودائع من مختلف فئات المجتمع.

1. إشكالية الدراسة:

إن الإشكالية الرئيسية التي نود معالجتها تتمحور حول التساؤل الرئيسي الآتي:

ما مدى قدرة البنوك التجارية الجزائرية على جذب الادخار؟

من خلال هذا التساؤل الرئيسي تتفرع مجموعة من التساؤلات يمكن صياغتها على النحو التالي:

- ما هي الأدوات تعبئة الادخار في الجهاز المصرفي الجزائري؟
- ما هي طبيعة الوديعة التي تأخذها العوائد البترولية؟
- هل يتأثر تطور حجم الودائع المصرفية بالتغير في حجم الودائع الجارية ؟
- ما مدى مساهمة مدخرات الأسر والقطاع الخاص في نمو حجم الودائع المصرفية؟
- ماهية أهم المؤشرات التي تسمح بتقييم قدرة البنوك على جذب الودائع ؟

2. فرضيات الدراسة:

على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات حول موضوع الدراسة، وأملا في تحقيق أهداف الدراسة، يمكن تحديد مجموعة من الفرضيات التي نسعى لاختبارها وهي على النحو التالي:

الفرضية الأولى: ضعف مستوى أدوات تعبئة الادخار للجهاز المصرفي الجزائري

الفرضية الثانية: لا توجد علاقة بين حجم الودائع الجارية والعوائد البترولية

الفرضية الثالثة: لا توجد علاقة بين الودائع الجارية وتطور حجم الودائع المصرفية

الفرضية الرابعة: لا توجد علاقة بين الودائع لأجل وتطور حجم الودائع المصرفية

الفرضية الخامسة : ضعف قدرة البنوك التجارية الجزائرية على جذب الودائع المصرفية

3. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز النقاط التالية:

- التعرف على أشكال الأوعية المصرفية المطروحة من قبل الجهاز المصرفي الجزائري.
- تحليل درجة تطور الودائع المصرفية بأنواعها، وتحديد النوع الأكثر تأثيرا في التركيبية الهيكلية لمجمل الودائع.
- تحديد الأسباب والعوامل التي ساعدت على تطور حجم الودائع المصرفية.
- تقييم قدرة البنوك التجارية الجزائرية في جلب الودائع.

4. أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة في جانبين اثنين هما:

- إن عملية تجميع وتكوين الادخار من خلال مختلف أنواع الودائع المصرفية، تلعب دورا كبيرا في توفير الموارد المالية لخدمة أغراض التنمية، خاصة إذا كانت التركيبية الهيكلية للودائع المصرفية لصالح الودائع الآجلة، على اعتبار أنه تمثل موردا ماليا ثابتا ومتوسط الآجال وذلك مقارنة بالودائع الجارية التي تأخذ الطابع المتغير وقصير المدى.
- تقتضي عملية استقطاب العملاء وتحفيز طلبهم على الأوعية المصرفية، وجود جهاز مصرفي فعال قادر على رسم سياسات محكمة لتعميق الطلب على الودائع بأنواعها، على اعتبار أن انعدام كفاءة الجهاز المصرفي تقلل من حمل الأفراد على الادخار، وبالتالي يضعف مقدرة البنوك على حشد الأرصدة وتجميع الموارد المتاحة.

5. الدراسات السابقة:

في ما يلي بعض الدراسات التي تتصل بموضوع الدراسة:

1.5 هدفت دراسة عبد القادر زيتوني وسهام دربالي (2012)، تقييم كفاءة الأوعية المصرفية في تعبئة مدخرات القطاع العائلي في الجزائر للفترة 1999- 2009، من خلال تحليل مستوى كفاءة نشاط التعبئة لدى الأوعية المصرفية، معتمدان في ذلك على نسبة المدخرات المعبأة إلى إجمالي الادخار العائلي، درجة تأثر نشاط التعبئة بالتغير في الدخل العائلي المتاح، أهمية المدخرات العائلية في تغطية الائتمان المصرفي، وحجم قاعدة العملاء المستقطبة ، توصلا الباحثان إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- بالرغم من أن الأوعية المصرفية هي الأكبر حجما والأكثر انتشارا، إلا أنها لم تستطع تعبئة سوى 14% في المتوسط من الحجم الإجمالي لمدخرات الأسر الجزائرية.
- محدودية قدرة الأوعية المصرفية على نشر الوعي المصرفي، بدليل اختلاف اتجاهات التغير لكل من الدخل العائلي المتاح والحجم المعبأ من مدخرات الأسر، بالإضافة إلى انخفاض نسبة تغير الادخار المعبأ مقارنة بالتغير في الدخل المتاح وذلك في حالات التوافق.
- إن نسبة مساهمة المدخرات العائلية في تمويل طلبات الائتمان لا تتجاوز 18%، وهذا ما يدل على انخفاض الحجم المعبأ من المدخرات.
- لم تتمكن الأوعية المصرفية من استقطاب اهتمام سوى 14% في المتوسط من الحجم للقوى العملة باعتبارها الفئة الأكثر قدرة على تكوين مدخرات.
- إن الأوعية المصرفية لا تزال بعيدة جدا عن المستوى الكفء أو الأمثل لنشاط الوساطة المالية القائم.

وبناء على ما أقرته النتائج، فأنهما أوصيا بضرورة التوسع في الأوعية الادخارية التي تقوم على أساس المشاركة في الأرباح، بإضافة إلى تحديث وتبسيط الخدمات والمنتجات المصرفية والاهتمام أكثر برغبات المدخرين.

2.5 هدفت دراسة أحمد سالمي (2012)، إلى تحليل أهم مؤشرات كفاءة الادخار المحلي في تمويل التنمية بالجزائر خلال الفترة 1980-2010، من خلال أربع مؤشرات وهي: فجوة الموارد المحلية، الفجوة التمويلية، قدرة الصادرات على تغطية الواردات، نسبة تدفقات رأس المال الخارجي إلى الاستثمار، وتوصل الباحث إلى أن المدخرات المحلية لم تكن قادرة على تمويل التنمية في الجزائر خلال المرحلة (1970-1999)، لكنها أصبحت تتمتع بقدرة تمويلية ذاتية في بداية سنة 2000. بصورة إجمالية، فإن المدخرات المحلية في الجزائر إضافة إلى تدفقات رؤوس الأموال الخارجية قد مولت خلال الفترة (1970-2010) ما نسبته 97,91 من الاستثمارات، بالإضافة إلى أن الديون الخارجية امتصت

DOI: 10.12816/0011887

جزءا كبيرا من الادخار المحلي، فعوض أن تأخذ هذه المدخرات طريقها إلى الاستثمار، كانت تذهب لسدد الديون.

3.5 هدفت دراسة بن بوزيان محمد وغربي ناصر صلاح الدين (2009)، دراسة أثر تحرير أسعار الفائدة على حجم الادخار، كدراسة قياسية لحالة الجزائر، وفي عملية قياس مدى نجاح سياسة تحرير أسعار الفائدة في رفع مستوى الادخار لدى الجهاز المصرفي الجزائري، باستعمال طريقة التكامل المتزامن وبرنامج EVIEWS 5، توصلا الباحثان إلى عدم وجود علاقة بين أسعار الفائدة ة والادخار خلال الفترة المدروسة 1990-2004، أي أن التحسن الحاصل في حجم الادخار لا يعود إلى تحرير أسعار الفائدة، وإنما عوامل أخرى بعيدة كل البعد عن هذه الأخيرة، وأوصيا بالاتجاه نحو الحل الإسلامي، أي تبني المنتجات المالية الإسلامية، على اعتبار أن الادخار تتحكم فيه عوامل أقوى من أسعار الفائدة.

4.5 تمحورت دراسة بطاهر علي (2006)، في إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية خلال الفترة الممتدة من سنة 1989 إلى غاية سنة 2001، أين تعرض إلى تحليل الودائع المصرفية حسب أنواعها، وتوصل إلى أن الودائع الجارية تحتل الصادرة في هيكل الودائع المصرفية على طول الفترة المدروسة مشيرا إلى أن الفاعلية الحقيقة للنظام المصرفي في تمويل التنمية ترتبط أساس بالودائع لأجل، كما أرجع النمو الكبير في الودائع الجارية إلى تطور قطاع التجارة الخارجية، وهو ما له انعكاس مباشر على عدم وجود سياسة ادخارية واضحة للنظام المصرفي . وفي محولة تقييمه لدور النظام المصرفي الجزائري في تعبئة المدخرات، توصل الباحث إلى أن النظام المصرفي الجزائري يتميز بدور محدود إن لم يكن ضعيف في تعبئة المدخرات المحلية، خصوصا بالنسبة لمدخرات الخواص وأرجع أسباب الضعف إلى نقص الخدمات المصرفية، وعدم القدرة على استيعاب المتغيرات البيئية والاقتصادية المؤثرة في حركة الإيداع المصرفي.

5.5 هدفت دراسة مصطفي عبد اللطيف (2006)، إلى دراسة دور البنوك الجزائرية وفعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2000، وفي تطرقه إلى تقييم أداء البنوك في جذب الودائع، توصل الباحث إلى أن هناك ضعف في فاعلية البنوك على جذب الودائع، كنتيجة لقلة الوعي المصرفي، وضعف انتشار البنوك، والمنافسة الضعيفة في القطاع المصرفي بسبب استحواذ القطاع العام على جزء هام من النشاط الاقتصادي، وقد أكد صاحب الدراسة إلى ضرورة مواصلة الإصلاحات في النظام البنكي .

6. أدوات الدراسة:

قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة، والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، قمنا باستخدام الأسلوب الإحصائي من خلال الاستعانة بمجموعة من الأدوات الإحصائية الملائمة لتحليل مجموعة البيانات والمعلومات التي وردت في الدراسة، بالإضافة إلى عدد من المؤشرات التحليلية المستخدمة في تقييم قدرة البنوك التجارية في جذب الادخار.

7. هيكل الدراسة:

لتحقيق الأهداف والتوصل إلى النتائج، ارتأينا أن نقسم الدراسة إلى قسمين رئيسيين، حيث يتناول القسم الأول أشكال الأوعية المصرفية للجهاز المصرفي الجزائري ودراسة تطورها خلال الفترة الممتدة من سنة 1998 إلى غاية سنة 2010، أما القسم الثاني يناقش تقييم مستوى قدرة الجهاز المصرفي الجزائري في تعبئة الادخار خلال الفترة 1998-2010.

أولا. أشكال الأوعية المصرفية وتطورها:

يتضمن هذا القسم دراسة لأهم أنواع الأوعية المصرفية المتعامل بها في النظام المصرفي الجزائري، وكذا تحليل تطورها خلال الفترة الممتدة من سنة 1998 إلى غاية سنة 2010، وهو بذلك يتضمن الإجابة عن الفرضيات الأربعة الأولى.

1. أشكال الأوعية المصرفية للبنوك التجارية الجزائرية:

تحرص البنوك التجارية على جذب ودائع العملاء عن طريق تطوير الوعاء الادخاري لديهم وتنميته سعيا للنهوض بمزاولة عملياتها الأساسية في مزاولة عمليات التوظيف والاستثمار، وتتعرض البنوك التجارية – وهي تحاول جذب ودائع العملاء- إلى منافسة شديدة من المؤسسات الادخارية الأخرى، إذ أن البنوك ليست الوعاء الوحيد لجذب المدخرات وتجميعها، فهناك صناديق التأمين، صندوق توفير البريد، شهادات الاستثمار وبنوك الادخار.

وبمجرد قبول البنوك لودائع العملاء يترتب عليها التزام مصرفي بمقتضاه يدفع البنك مبلغ معين – في حدود قيمة الوديعة- لصاحبها أو لمن يعينه عند الطلب أو بعد فترة محددة في إخطار البنك وفقا للاتفاق المبرم بين البنك والعميل، وبمقتضى هذا الاتفاق يتحدد نوع الوديعة.

وطبقا للقانون رقم 09-03 المؤرخ في 26 ماي 2009 المرتبط بالنقد والقرض، حددت مختلف أنواع الأوعية المصرفية للبنوك التجارية الجزائرية والممكن تقديمها للزبائن على النحو التالي[1]:

- حسابات الودائع الجارية.

- حسابات التوظيف.

1.1 حسابات الودائع الجارية:

الوديعة الجارية هي تلك الوديعة التي تعطي لصاحبها الحق في السحب منها في الحال ومتى شاء، وبدون إشعار مسبق للبنك الذي أودعت لديه، وتسحب باستخدام الشيكات، وتستخدم في سداد المدفوعات بالنيابة عن زبائن البنك، وتنفيذ عمليات السحب التي يقوم بها المودع، وتزويد صاحب الحساب بخدمات المدفوعات، والحفظ الأمين ومسك الحسابات للعمليات التي تتم بواسطة الشيكات[2]. لا تدفع البنوك عنها فوائد، لكن البنوك في الدول الأوروبية وأمريكا تعطي على هذه الحسابات فائدة شريطة عدم تدني رصيد الحساب في أي وقت عن مبلغ معين.[3]

ولقد حددت حسابات الودائع الجارية بخمسة أنواع كما يلي :

- الحساب الجاري: يكون بالعملة الوطنية، يفتح من قبل أشخاص طبيعيين أو معنويين .
- حساب الشيك : يكون بالعملة الوطنية، مقدم للخواص من الأشخاص الطبيعيين .
- الحساب بالعملة الصعبة: وهو حساب وديعة بالعملات الأجنبية، ويمكن إصدار دفتر شيكات عليه .
- الحساب بالدينار القابل للتحويل (*compte cedac*): وهو حساب وديعة جارية، بالعملة الوطنية لصالح الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب غير المقيمين .
- الحساب المشترك: يفتح من قبل عدد معين من الأشخاص الطبيعيين .

2.1 حسابات التوظيف:

وهي عبارة عن مبالغ نقدية يودعها العميل لدى البنك ولا يجوز له سحبها أو سحب جزء منها قبل تاريخ متفق عليه، ويحصل العميل في المقابل على فائدة وقد تأخذ هذه الأخيرة صفة تصاعدية كلما زاد المبلغ المودع أو كلما طالت فترة الإيداع. كما لا تعطى هذه الحسابات لصاحبها الحق في السحب منها باستخدام الشيكات، فهي تسحب إما بصورة نقدية أو أن يحول الجزء المرغوب في سحبه إلى الحساب الجاري لمالكيها وعادة ما يعتمد على هذا النوع من الحسابات في عملية تمويل القروض والاستثمارات[4]، ولأهمية هذه الحسابات كوعاء للادخار، فإن البنوك تضع استراتيجيات خاصة من خلالها تحاول جذب المزيد من المتعاملين بهذه الأشكال.

وتنقسم حسابات التوظيف إلى ثلاث أنواع رئيسية وهي :

- شهادات الصندوق : تختلف مدتها من بنك لأخر، وعلى العموم فهي تتراوح من3 الي48 شهرا، أكانت مسجلة أو لحاملها، قابلة للتفاوض، ويمكن أن تستخدم كضمان.
- ودائع لأجل (DAT): وهي بدوها تنقسم إلى ثلاث أنواع :

★ وديعة آجلة بالدينار: وهي وديعة تبدأ من 10.000 دينار جزائري، لها عائد يبدأ من تاريخ الاكتتاب.

★ وديعة آجلة بالعملة الصعبة :وهي موجهة لأصحاب الحسابات الجارية بالعملة الصعبة، مفتوحة بعملة حسابهم، وقد حددت المدة الأدنى للاستثمار بشهر، عائدها محدد من قبل بنك الجزائر.

★ وديعة آجلة بالدينار القابل للتحويل: وهي موجهة لأصحاب الحسابات بالدينار القابل للتحويل (Cedac)، وتتراوح مدة توظيفها بين شهرين إلى ستة أشهر وذلك بشروط يحددها بنك الجزائر.

◆ دفتر الادخار: يكون بالعملة الوطنية، يمكن فتحه من قبل كل شخص طبيعي أكان بالغا أم قاصرا، لها عائد.

مما سبق، يتضح أن الأوعية المصرفية المعمول به في البنوك الجزائرية تنحصر فقط في نوعية أساسيين وهما حسابات الودائع الجارية وحسابات التوظيف، وهو ما يدل على ضعف مستوى تنوع أدوات تعبئة الادخار مما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

2. تحليل الودائع المصرفية حسب أنواعها في الجزائر:

إن تحليل التركيبة الهيكلية لإجمالي الودائع في الجهاز المصرفي الجزائري، يستدعي القيام بما يلي:

◆ تصنيف الودائع المصرفية حسب أنواعها.

◆ تحديد الأهمية النسبية لأنواع الودائع المصرفية .

1.2 تصنيف الودائع المصرفية حسب أنواعها:

إن تصنيف الودائع المصرفية حسب أنواعها، يمكننا من تحليل تطور طبيعة التركيبة الهيكلية للودائع المصرفية ومعدلات نموها كما هو مبين في الجدول الموالي، ومن ثم البحث عن أسباب التباين في معدلات نمو الودائع المصرفية.

جدول 1 : تصنيف الودائع المصرفية حسب أنواعها ومعدل نموها في الجزائر خلال الفترة (1998-2010)

الوحدة: مليار دج

	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الودائع المصرفية:	1113.7	1252.6	1441.8	1789.9	2127.4	2443.6	2705.4	2944.6	3516.5	4331.4	4956.1	4770.8	5328.7
الجارية	347.6	368.4	467.5	554.9	642.2	719.6	1127.9	1220.4	1750.4	2570.4	2965.1	2541.9	2804.4
الآجلة	766.1	884.2	974.3	1235.0	1485.2	1724	1577.5	1724.2	1766.1	1761.0	1991.0	2228.9	2524.3
Δ الودائع المصرفية%		12.47	15.10	24.14	18.85	14.86	10.71	8.84	19.42	23.17	14.42	-3.73	11.69
Δ الودائع الجارية%		5.98	26.90	18.69	15.73	12.05	56.73	8.20	43.84	46.84	15.35	-14.27	10.32
Δ الودائع الآجلة%		15.42	10.19	26.75	20.24	16.07	-8.49	9.29	2.43	-0.28	13.06	11.94	13.25

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على :

-Banque d'Algérie :Données économiques et finances de l'Algérie :indicateurs monétaires et financières ,annexe ,Tableaux statistiques :décembre 2003,décembre 2005,décembre 2010 disponible sur le site : www.bank of algeria.dz (page consulté le 01/07/2012).

DOI: 10.12816/0011887

لقد سجلت الودائع المصرفية تطورا مستمرا، أين وصلت إلى 5328.7مليار دينار سنة 2010 [5]، بعدما كانت 1113.7 مليار دينار سنة 1998،[6] محققتا بذلك رقما قياسيا في النمو قدره478.47٪. حيث نلاحظ أن الودائع الجارية قد انتقلت من347,6 مليار دينار جزائري سنة 1998 لتصل إلى 2804.4 مليار دينار جزائري سنة 2010، نفس الاتجاه عرفته الودائع لأجل التي انتقلت من 766,1 مليار دينار جزائري لتصل إلى 2524,3 مليار دينار جزائري، إلا أن معدلات النمو السنوي لكل من الودائع الجارية والودائع لأجل كانت متباينة على طول فترة الدراسة، فتارة تنخفض وتارة أخرى ترتفع، حيث سجلت الودائع لأجل والتي تندرج فيها ودائع توفير الأسر والقطاع الخاص، أكبر معدل لها سنة 2001 بـ 26.75% لتنخفض بشكل مستمر مسجلة أدنى معدل نمو نسبة سالبة سنة 2004 قدر بـ 8.49%.

أما الودائع الجارية، فقد سجلت أكبر معدل نمو لها سنة 2004 بـ 56.73%، في حين كانت أقل معدل نمو لها خلال سنتي2005 و2009 بنسبة 8.20٪ و(14.27%) علي التوالي، والسبب الأساسي في ذلك هو أثار الصدمة الخارجية (الأزمة المالية العالمية لسنة 2008) التي كان لها انعكاس سلبي على تراجع عوائد مؤسسات قطاع المحروقات، مما كان له أثر على انخفاض حجم ودائعها التي تأخذ شكل ودائع لتوفير تحت الطلب (جارية)، أما عن سبب تراجعها بالنسبة لسنة 2005، فهو ناتج عن عمليات السحب لمبالغ مالية كبيرة لم تعد إلى القنوات المصرفية، يتم تداولها في السوق الموازية. أن الأموال التي تخرج نقدا، ولا تعود إلى الحسابات البنكية والحسابات البريدية، زادت نسبة نموها بشكل كبير لتبلغ 12,46٪، أي نحو ثلاثة أضعاف من نسبة نمو الأموال المودعة في البنوك، خارج ودائع مؤسسات المحروقات، ما يظهر بوضوح الزيادة الكبيرة في التعامل نقدا[7]. وهو ما يفسر تراجع معدل النمو السنوي لمجموع الودائع في تلك السنتين. وبذلك، فأن درجة الزيادة في الودائع الجارية تفوق تلك الخاصة بالودائع لأجل. وبالتالي فيمكن القول، أن تطور الودائع الجارية تابعا لعامل أساسي وهي العوائد البترولية، كما هو مبين في الجدول الموالي، مما ينفي صحة الفرضية الثانية عن عدم وجود علاقة بين تطور حجم الودائع الجارية وحركة العوائد البترولية

جدول 2: العوائد البترولية وحركة الودائع الجارية خلال الفترة (1999-2010)

الوحدة: مليار دج

	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
العوائد البترولية	4180.4	890.9	1616.3	1443.9	1477.1	1873.2	2329.3	3352.9	3882.2	3089.3	5001.5	3109.1	4180.4
Δ ودائع جارية٪	13.25	5.98	26.90	16.69	15.73	12.05	56.73	8.20	43.42	46.84	15.35	-14.27	13.25

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول 1 وكذا :

Banque d'Algérie :Données économiques et finances de l'Algérie :indicateurs monétaires et financières ,annexe ,Tableaux statistiques :décembre 2003,décembre 2005,décembre 2010disponible sur le site : www.bank of algeria.dz (consultée le 01/07/2012) .

2.2 الأهمية النسبية لأنواع الودائع المصرفية :

إن تحليل الأهمية النسبية للودائع المصرفية حسب أنواعها، يمكننا من تحديد النوع الذي له تأثير مباشر على التغيير في إجمالي الودائع المصرفية، يبين الجدول الموالي الأهمية النسبية لأنواع الودائع إلى المجموع الكلي للودائع.

ونلاحظ من الجدول الموالي أن هيكلة الودائع المصرفية كانت متباينة خلال الفترة المدروسة (1998-2010)، حيث مثلث الودائع لأجل أكبر حصة لها في مجموع الودائع خلال السنوات الأولى من الفترة المدروسة (1998-2003)، أين سجلت أكبر نسبة لها سنة 1999 بـ 70.61% ، ولهذا نجد أن متوسط الأهمية النسبية للودائع لأجل فاق متوسط الأهمية النسبية للودائع الجارية خلال هذه الفترة. أما خلال الفترة (2003-2006)، بدأ الأوزان تتقارب بين الودائع الجارية والودائع لأجل 59.40% للودائع لأجل، 44.58% للودائع الجارية)، وبقيت الودائع لأجل تحتل الصدارة، أما بعد ذلك انقلبت الموازين لصالح الودائع الجارية، حيث نلاحظ خلال الفترة (2007-2010) سجلت الودائع الجارية أكبر نسبة لها قدرت بـ 59.82% سنة 2008، ليصبح متوسط الأهمية النسبية للودائع الجارية أكبر من متوسط الأهمية النسبية للودائع لأجل.

جدول 3: الأهمية النسبية لأنواع الودائع إلى المجموع الكلي للودائع المصرفية

	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
٪ الودائع الجارية	30.18	29.44	41.69	41.44	49.77	59.34	59.82	53.28	52.62	30.84	44.58	56.26	41.66
٪ الودائع الآجلة	69.81	70.55	58.30	58.55	50.22	40.65	40.17	46.71	47.37	69.15	59.40	43.72	58.34

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول 1.

نلاحظ أن هيكلة الودائع المصرفية كانت متباينة خلال الفترة المدروسة (1998-2010)، حيث مثلث الودائع لأجل أكبر حصة لها في مجموع الودائع خلال السنوات الأولى من الفترة المدروسة (1998-2003)، أين سجلت أكبر نسبة لها سنة 1999 بـ 70.61% ، ولهذا نجد أن متوسط الأهمية النسبية للودائع لأجل فاق متوسط الأهمية النسبية للودائع الجارية خلال هذه الفترة. أما خلال الفترة (2003-2006)، بدأ الأوزان تتقارب بين الودائع الجارية والودائع لأجل 59.40% للودائع لأجل، 44.58% للودائع الجارية)، وبقيت الودائع لأجل تحتل الصدارة، أما بعد ذلك انقلبت الموازين لصالح الودائع الجارية، حيث نلاحظ خلال الفترة (2007-2010) سجلت الودائع الجارية أكبر نسبة لها قدرت بـ 59.82% سنة 2008، ليصبح متوسط الأهمية النسبية للودائع الجارية أكبر من متوسط الأهمية النسبية للودائع لأجل.

ولدراسة السبب المباشر لتغير حجم الودائع المصرفية، وضمن المعطيات المتوفرة لدينا، فقد لجأنا إلى دراسة العلاقة الارتباطية بين حجم الودائع المصرفية مع حجم الودائع الجارية من جهة، ومع حجم الودائع لأجل من جهة

أخرى، أين قمنا بتحديد دالة الانحدار البسيط(وفق طريقة المربعات الصغرى) للتغير في حجم الودائع المصرفية بدلالة الودائع الجارية والودائع لأجل فكانت النتائج المتحصل عليها كما يلي:

$\Delta S=0,881\Delta A+202,99$
$r=0,88/F=3,54/P=0,000156/t=3,46/P<0,0069$
$\Delta S=0,256\Delta B+289,96$
$r=0,26\ /F=0,702/P=0,42/t=1,91/P<0,085$

حيث:

ΔS: التغيير في مبلغ الودائع المصرفية، ΔA: التغير في مبلغ الودائع الجارية، ΔB: التغير في مبلغ الودائع لأجل
r: معامل الارتباط، F: احصاءة فيشر المحسوبة، P= الاحتمال، t = احصاءة ستودنت المحسوبة.

من خلال هذه النتائج يتضح أن هناك علاقة قوية بين حجم الودائع المصرفية والودائع الجارية، وهي ما تدل عليه المعاملات (الارتباط، فيشر، ستودنت) التي لها دلالة إحصائية بشكل جيد، وبالتالي كل تغير في حجم الودائع الجارية له تأثير مباشر على تغير حجم الودائع المصرفية، وهو ما ينفي صحة الفرضية الثالثة، ونقبل الفرضية البديلة وهي وجود علاقة بين حجم الودائع المصرفية وحجم الودائع الجارية.

أما بالنسبة للعلاقة الارتباطية بين التغير في حجم الودائع المصرفية والودائع لأجل، فتشير النتائج المتحصل عليها عن عدم وجود دلالة إحصائية للمعاملات، مما يدل على ضعف تأثر حجم الودائع المصرفية بالتغير في حجم الودائع لأجل، الشيء الذي يؤكد صحة الفرضية الرابعة.

من خلال المقارنات والتحليلات السابقة يتبين لنا أن هيكلة الودائع المصرفية كانت متباينة خلال الفترة المدروسة، وعند بحثنا عن أسباب هذا الإخلاف في التركيبة الهيكلية للودائع المصرفية، نجد أن أهم سبب كان وراء ذلك هو أسعار البترول، حيث إذا رجعنا إلى تركيبة كل نوع من الودائع(ودائع القطاع الخاص والأسر في الودائع لأجل، ودائع القطاع العمومي في الودائع الجارية)، نجد أن الودائع الجارية عرفت نموا مستمرا خلال الفترة المدروسة (1998-2010) (ما عدا سنتي 2005، 2009) ويعود ذلك أساسا إلى نمو ودائع القطاع العمومي بشكل عام، وهيمنة الودائع الجارية الخاصة بمؤسسات قطاع المحروقات بصفة خاصة خلال السنوات الأربعة الأخيرة من الفترة المدروسة، كنتيجة حتمية للارتفاع الكبير الذي شهدته أسعار البترول، فنمو هذا الأخير أدى إلى ارتفاع العوائد البترولية، مما جعل سرعة تطور الودائع الجارية تفوق سرعة تطور الودائع لأجل.

ثانيا. تحليل مستوى قدرة البنوك التجارية الجزائرية في جذب الودائع:

لغرض تحليل مستوى قدرة البنوك التجارية في جذب الودائع المصرفية، اعتمدنا في ذلك على بعض المؤشرات التي تستخدم في تقييم دور البنوك التجارية بشكل خاص والنظام المصرفي بشكل عام في تعميق الطلب على الودائع أو تعبئة المدخرات ومن بين هذه المؤشرات نذكر:

1. أهمية الودائع المصرفية في تغطية النشاط الائتماني والاستثماري:

يقوم هذا المؤشر على مبدأ وجود علاقة ترابط طرديه ودائمة وفقا للعلاقة التلقائية بين الودائع والائتمان، كما يعكس مدى اعتماد البنوك التجارية على الودائع (جارية وادخارية غيرها) في تمويل نشاطها الاستثماري والائتماني وفق للعلاقة الآتية:

أهمية الودائع = الودائع المصرفية / القروض والائتمان

يشير الارتفاع في أهمية تغطية الودائع المصرفية لنشاط الائتماني والاستثماري، إلى قدرة البنوك في استخدام أموال المدخرين لتغطية حاجات القطاعات الاقتصادية، مما يعكس قدرتها الكبيرة في جذب الودائع، في حين تعكس العلاقة المنخفضة إلى تدهور القدرة الايداعية للبنوك التجارية، مما يعني لجوئها إلى السيولة المتاحة لتغطية وتعويض عجز الودائع، ويمكن اختبار العلاقة بين أي نوع من الودائع وربطها بمقدار الائتمان المقدم، مما يعكس كفاءة كل نوع من الودائع بتمويل مطالب الائتمان بالأنواع الأخرى[8].

ومن خلال الجدول الموالي الذي بين لنا العلاقة التي تربط بين الودائع المصرفية ومجموع القروض الممنوحة للاقتصاد الجزائري، ومتابعة بياناته خلال الفترة (1999-2010).

جدول4: الأهمية النسبية للودائع المصرفية إلى مجموع القروض والائتمان في الجزائر ومتوسطاتها

	قروض الاستثمارات (مليار دج)	الودائع/القروض	الودائع الجارية/قروض	الودائع الآجلة/قروض
1999	1155.7	108.38	33.01	76.5
2000	933.7	145.09	47.04	98.04
2001	1078.4	165.97	51 .45	114.52
2002	1266.8	167.93	50.69	117.24
2003	1318.9	177.21	52.18	125.02
2004	1535	176.24	73.47	102.76
2005	1778.3	184.55	68.62	96.95
2006	1905.4	165.58	91.86	92.68
2007	2205.2	184.55	116.56	92.42
2008	2615.5	196.41	113.36	76.12
2009	3086.5	189.48	82.35	72.21
2010	3268.1	144.85	85.81	77.21
2002-1999	-	146.84	45.54	101.57
2006-2003	-	175.45	71.53	104.35
2010-2007	-	178.82	99.52	79.49
2010-1999	-	167.18	72.2	95.16

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على :

Banque d'Algérie : Données économiques et financières de l'Algérie : indicateurs monétaires et finances, annexes ,Tableau statistiques, Fin décembre (2003,2005) disponible sur le site www.bank-of-Algerie.dz (page consultée le 01/07/2012).

نلاحظ أن الأهمية النسبية للودائع المصرفية في تغطية مطالب القروض والائتمان، عرفت تطورا ونموا مستمرا خلال الفترة المدروسة (1999- 2010)، أين قدر متوسط هذه العلاقة ب 170.59%، ولقد كان للودائع

لأجل دورا كبيرا في تغطية القروض الممنوحة للاقتصاد خلال الفترة الممتدة (1999إلى 2002)، مما يعكس كفاءتها في عملية التمويل مقارنة بالودائع الجارية، لكن سرعان ما بدأت هذه الأهمية والكفاءة في الانخفاض لتصل إلى 104.35%، ومن تم إلى 79.49% خلال الفترتين (2003- 2006) و(2007- 2010) على التوالي، لتنقلب الكفة لصالح الودائع الجارية التي قدر متوسط أهميتها خلال الفترة (2007- 2010) 99.52%. وهو إن دل، فإنما يدل على استخدام البنوك التجارية للسيولة المتاحة والمتواجدة في النقدية لتمويل الاقتصاد، نتيجة لعجز الودائع لأجل في ذلك، خاصة وأن الجهاز المصرفي الجزائري يعاني من وجود فائض كبير من السيولة النقدية على مستوى البنوك التجارية، وبالتالي فإن تغطية الحاجات الائتمانية والاستثمارية كانت على حسب التطور في التركيبة الهيكلية للودائع المصرفية خلال الفترة المدروسة، وفي كون أن الودائع الجارية احتلت الصدارة في ذلك، فإن هذا يعطي انطباعا على عدم قدرة البنوك التجارية في جلب الودائع لأجل.

2. درجة تأثر الودائع المصرفية للتغير في الناتج المحلي الإجمالي:

تبرز درجة تأثر الودائع المصرفية للتغير في الناتج المحلي الإجمالي كأحد المؤشرات لتقييم الأداء المصرفي في تعبئة المدخرات من خلال جذب الودائع، وينصرف إلى تحديد درجة استجابة الودائع المصرفية للتغير الذي يحصل في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي باعتباره أحد مؤشرات الاقتصاد الكلي وهل هذه الاستجابة منتظمة أو غير منتظمة[9].

درجة تأثر الودائع المصرفية للتغير في الناتج المحلي الإجمالي= (Δ الودائع/الودائع)/(Δالناتج المحلي/الناتج المحلي الإجمالي)

فإذا كانت هذه الدرجة تزيد عن الواحد الصحيح، فإن ذلك يعني أن الإيداع المصرفي يستجيب بصورة نظامية للتغيرات في الدخل الحقيقي، والعكس إذا قلت هذه الدرجة عن الواحد الصحيح، فيكون تأثير الودائع على الدخل الحقيقي تأثيرا ضعيفا، ويكون الدرجة متكافئا عندما تبلغ العدد الواحد. الجدول الموالي يوضح درجة تأثر الودائع المصرفية وأنواعها للتغير في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

جدول 5: درجة التأثر للودائع وأنواعها للتغير في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الناتج الداخلي (مليار دج)	3238.2	4098.8	4260.8	4537.7	5264.2	6126.7	7519.0	8514.8	9366.6	11090.0	10034.3	12049.5
تأثر مجمل الودائع	–	0.56	6.11	2.90	0.92	0.65	0.38	1.46	2.31	0.78	0.39	0.58
تأثر ودائع جارية	–	1.01	4.73	2.42	0.75	3.46	0.36	3.27	4.68	0.83	1.50	0.51
تأثر ودائع لأجل	–	0.38	6.77	3.11	1.00	-0.51	0.40	0.18	-0.02	0.71	-1.25	0.65

المصدر : من إعداد الباحثة وبالاعتماد على

ONS :Statistique économique :comptes économiques :Statistiques de 2000 a 2010 : produit intérieure brute et ses emplois en millions de DA disponible sur le site www.ons.dz /img/pdf/production-interieure-brute-ses-emplois-2000-2010.pdf/ consulté le (04/07/2012).

نلاحظ أن هناك ضعف في درجة الإيداع المصرفي بشكل عام والودائع لأجل بشكل أساسي، حيث سجل أكبر حد لدرجة تأثر الودائع المصرفية بالتغير في مستوي الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2001 بـ 6.11 ومنذ تلك السنة لم تعرف هذه الدرجة مستويات أعلى من ذلك، بل انخفضت بشكل مستمر إلى غاية سنة 2005 مسجلتا بذلك أدنى حد لها قدر بـ 0.38 والملفت للانتباه أن درجة تأثر الودائع لأجل كانت غير منسجمة تماما، وسجلت أدنى مستويات لها خاصة في سبعة سنوات الأخيرة من الفترة المدروسة، وهو ما يدل على ضعف ارتباط الودائع لأجل بتغيرات الناتج الداخلي الإجمالي من جهة، ومن جهة أخرى، ضعف دور البنوك التجارية في جذب المزيد من الودائع المحلية، رغم أن المنطق الاقتصادي يقتضي أن تصاحب كل زيادة في الدخل زيادة أكبر في معاملات الأفراد مع البنوك التجارية. أما فيما يخص الودائع الجارية، فالدرجات المسجلة لها تعطي انطباعا على استجابتها لتغيرات الناتج الداخلي الإجمالي ولكن بصورة غير منتظمة.

3. درجة الميل نحو الإيداع المصرفي:

إن الميل نحو الإيداع المصرفي هو المعدل الذي يكون عنده الشخص المعنوي أو الطبيعي راغبا بالتخلي عن موارده النقدية بصورة ودائع مقدمة إلى البنك مقابل الحصول على الفائدة فيما يخص الودائع لأجل والتوفير، والحصول على الأمان وسرعة التعامل وإنجاز المعاملات فيما يخص الودائع الجارية.

و يعبر عن الميل نحو الإيداع المصرفي في المعادلة التالية:

الميل نحو الإيداع المصرفي=إجمال الودائع /إجمالي الناتج المحلي

يعكس هذا الميل، قدرة وفاعلية البنوك التجارية في جذب الودائع وفق ما يجب أن يكون حصتها من الناتج المحلي الإجمالي.[10] وتتأثر نسبة الميل نحو للإيداع المصرفي بجملة من العوامل، كدافع الأفراد نحو الطلب على الودائع المصرفية، وتأثيرات أسعار الفائدة باعتبارها العامل المحفز لقرارات الأفراد بالإيداع، وكذا أشكال الأوعية الادخارية المعروضة من قبل البنوك التجارية. يبين الجدول الموالي، درجة ميل المجتمع الجزائري نحو الإيداع المصرفي.

جدول 6 :درجة الميل نحو الإيداع المصرفي في الجزائر

٪

	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	10-99
الودائع الكلية	30.56	35.17	42.00	46.88	46.41	44.15	39.16	41.29	46.24	44.68	47.54	44.22	43.68
الودائع الجارية	8.99	11.40	13.02	14.15	13.66	18.40	16.23	20.55	27.44	26.65	25.33	23.27	19.10
الودائع الآجلة	21.57	23.77	28.98	32.73	32.74	25.74	22.93	20.75	18.80	17.95	22.21	20.94	24.32

ا لمصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول5.

نلاحظ من خلال الجدول، أن كل من الودائع الجارية والودائع لأجل ساهمتا في إحداث ميل للإيداع المصرفي خلال الفترة المدروسة أين قدر بـ 43,68%، إلا أن أهمية الودائع لأجل في إحداث ذلك التزايد هي الأكثر قياسا بالودائع الجارية. وهو ما ينطبق مع منطق أن تكون الغلبة للودائع الادخارية، والتي تزداد كلما ازداد الدخل، الشيء الذي يعكس الاهتمام الكبير للبنوك التجارية بهذا النوع من الودائع، وهو ما يفسر تفوق نسب ميل الودائع الآجلة على ميل الودائع الجارية لسنوات السبعة الأولى، لينخفض إلى صالح الودائع الجارية في الفترة المتبقية (2007-2010).

4. الميل الحدي للإيداع المصرفي:

يعبر الميل الحدي للإيداع المصرفي عن العلاقة بين مقدار التغيير في الودائع المصرفية الناتجة عن التغير في الناتج المحلي الإجمالي وعلى وفق العلاقة التالية:

الميل الحدي للإيداع المصرفي=التغير في الودائع المصرفية/التغير في الناتج المحلي الإجمالي

وتكمن قيمة هذا المؤشر في الكشف عن معدل التغير في الإيداع المصرفي بتغير وحدة واحدة من الناتج المحلي الإجمالي، وحساب هذا المؤشر لسلسلة من السنوات، تستطيع إدارة البنوك التجارية أن تحدد مدى قوتها في تغيير اتجاهات الميل نحو الإيداع المصرفي، ومدى ضعفها في ذلك، مما يتعين عليها تثبيت أو تغيير السياسة المعتمدة والاستراتيجية المطبقة في تحفيز الطلب على الودائع المصرفية.

وتقتضي الإشارة إلى أن هناك عوامل يجب التركيز عليها من أجل إحراز تقدم محسوس في رفع الميل الحدي للإيداع المصرفي، وهي ذات العوامل تتسبب في انخفاضه أهمها:

- عدم وجود سياسة ادخارية واضحة.
- عدم استجابة البنوك التجارية لإحداث تغير في أدواتها الادخارية بما يتناسب مع التطور الاقتصادي.
- تأثيرات أسعار الفائدة في تحفيز الطلب على الودائع المصرفية.
- تأثيرات الخدمات المتعددة التي تحفز الأفراد نحو الإيداع بشكل عام ونحو اختيار البنك دون آخر.

جدول 7 :الميل الحدي للإيداع المصرفي في الجزائر

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
للودائع الكلية	1.14	2.14	1.21	0.43	0.30	0.17	0.17	0.57	0.95	0.36	0.17
للودائع الجارية	0.61	0.53	0.31	0.10	0.47	0.06	0.53	0.96	0.22	0.40	0.13
للودائع الآجلة	0.56	1.60	0.90	0.32	-0.16	0.10	0.04	0.005-	0.13	-0.22	0.14

المصدر :من إعداد الباحثة بالاعتماد على جدول 1 وجدول 5.

من الجدول، يتضح لنا أن الميل الحدي لمجموع الودائع اتسم بعدم الانتظام، وكما يبدو من خلال النتائج الخاصة بالميل الحدي للودائع لأجل أنها اتجهت نحو الانخفاض، مما يستدعي من إدارات البنوك التجارية إن تهتم

بعدة عوامل وهي نفس العوامل المتسببة في هبوط الميل الحدي للإيداع المصرفي، والتي أهمها الاهتمام بوضع سياسة ادخارية واضحة وطرح أدوات وأوعية ادخارية جديدة تتناسب مع تطور الاقتصاد الجزائري.

5. الأهمية النسبية للودائع المصرفية في تكوين رأس المال الثابت:

يقصد برأس المال الثابت مقدار الاستثمار الموجه في الأصول الإنتاجية المختلفة التي تحدث في اقتصاد ما، وتعد أهم العوامل التي تزيد من الناتج المحلي الإجمالي. ولغرض إبراز دور البنوك التجارية في خلق رأس المال الثابت داخل الاقتصاد، تحسب قيمة هذا المؤشر.

وعليه كلما زادت الأهمية النسبية، كلما عكس ذلك مدى مساهمة الودائع المصرفية في تكوين العناصر الأساسية لزيادة الدخل داخل الاقتصاد، في حين يشير الانخفاض فيها إلى ضعف مساهمة البنوك التجارية في دعم الاقتصاد بأهم العناصر زيادة دخله. كما يمكن من خلال هذا المؤشر، أن تتفحص البنوك التجارية دور أنواع الودائع المصرفية لديها، ومدى مساهمتها الاقتصادية في تعميق رأس المال الثابت وزيادته، أي أنها تعكس مدى مسايرة البنوك التجارية لاحتياجات الاقتصاد الوطني من رأس المال الثابت ذو الارتباط المباشر في التنمية الاقتصادية. ويمكن حساب هذا المؤشر حسب الصيغة التالية:

الأهمية النسبية للودائع المصرفية في تكوين رأس المال الثابت = إجمالي الودائع المصرفية ÷ إجمالي تكوين رأس المال الثابت

جدول 8:الأهمية النسبية للودائع المصرفية في تكوين رأس المال الثابت ومتوسطاته

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
رأس المال الثابت (مليار دج)	852.6	965.4	1111.3	1265.2	1476.9	1691.6	1969.5	2462.1	3228.3	3811.4	4350.9
الودائع المصرفية/رأس المال (٪)	169.10	185.40	191.43	193.43	183.18	174.07	178.54	175.92	153.52	125.17	122.47
الودائع الآجلة/رأس المال (٪)	114 .27	127.92	133.64	136.26	106.81	101.93	89.67	71.52	61.67	58.47	58.01

	2003-2000	2006-2004	2010-2007	2010-2000
رأس المال الثابت (مليار دج)	-	-	-	-
الودائع المصرفية/رأس المال (٪)	185,76	178,59	144,27	168,35
الودائع الآجلة/رأس المال (٪)	128,02	99,47	62,41	96,37

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على جدول 1 وكذا

ONS : Statistique économique : comptes économiques statistiques de 2000 -2010 : produit intérieure brute et ses emplois en milleurs de DA-disponible sur le site :www.ons.dz/IMG/PDF/production –intérieure-bruite-ses-emplois - 2000-2010.pdf (consulté le 04/07/2012 .

من خلال الجدول، يتبين أن هناك اختلاف في النسب المسجلة خلال الفترة المدروسة، مع الاتجاه نحو الانخفاض في السنوات الأخيرة، حيث وصل متوسط النسبية خلال الفترة (2000- 2003) بنسبة 184.76% لينخفض بعد ذلك إلى 178.59% ويستمر بالانخفاض إلى 144.27% خلال الفترتين (2004- 2006) و(2007- 2010) على التوالي، كما عرفت نسبة مساهمة الودائع لأجل في تكوين رأس المال الثابت تراجع وانخفاض

مستمر منذ سنة 2004 إلى غاية 2010، وهو ما يؤكده متوسط الودائع لأجل خلال الفترتين الأخيرتين (أنظر جدول 8).

وبالتالي يمكن القول، أن التراجع الذي عرفته الودائع لأجل في تكوين رأس المال الثابت بشكل خاص والودائع المصرفية بشكل عام في السنوات الأخيرة من الفترة المدروسة، يعكس عدم قدرة وضعف الجهاز المصرفي في تلبية متطلبات الاقتصاد الجزائري من رأس المال الثابت، ويعود ذلك أساسا إلى عدم كفاءته في جذب الادخار الوطني.

6. درجة الكثافة المصرفية:

إن انتشار الفروع المصرفية على امتداد الرقعة الجغرافية للبلد، له تأثير ايجابي في حجم الادخار، كما له أهمية اقتصادية كبيرة تتمثل بأتساع فرص الحصول على موارد مالية معطلة، والتوسع في استخدامات البنوك التجارية لأموالها، إضافة لما يساهم به انتشار الفروع المصرفية من تحقيق إيرادات لهذه البنوك عن طريق الخدمات المصرفية المقدمة لأكبر عدد من السكان. ويمكن حساب هذا المؤشر وفق الصيغة الآتية:

الكثافة المصرفية = عدد السكان / عدد الفروع المصرفية

إذا يؤثر موقع البنك التجاري وعدد فروعه وانتشاره الجغرافي في جذب المودعين، وعادة ما تتأثر رغبة الفرد الادخارية في الودائع المصرفية عندما يكون البنك قريباً مسكنه أو موقع عمله، أو لربما يتأثر الفرد بجملة من عوامل نفسية تجذبه باتجاه التعامل مع فرع البنك في المنطقة التي يكون فيها. كما ساهمت متغيرات عدة في زيادة تأثير الموقع، مثل التغير في عدد السكان وزيادة الازدحام وأهمية الدخول السهل للبنك، مما حتم على البنوك التجارية التوجه نحو مواقع تواجد الأفراد، بإنشاء شبكة فروع بأنواعها المتعددة، لزيادة حجم أرصدة ودائعها واجتذاب المدخرات. كما يزداد التعامل مع البنوك، كلما زادت ثقة الأفراد والقطاعات الاقتصادية بالبنك الذي يودعون فيه أموالهم، لأن الثقة تجسيد لرغبتهم في ترك أموالهم لدى البنك.

تضم الشبكة المصرفية الجزائرية عشرون بنكا، منها 6 بنوك عمومية و14 بنكا خاصا،[11] متضمنة بذلك 1083 وحدة بنكية تابعة للبنوك العمومية و383 وحدة تابعة للبنوك الخاصة والمؤسسات المالية[12]، تسيطر فيها البنوك العمومية الستة على غالبية النشاط الاقتصادي، عن طريق وكالاتها المنتشرة على مستوى القطر الوطني وهي كما يلي:

- بنك الفلاحة والتنمية الريفية : 290 وكالة[13].
- صندوق التوفير والاحتياط: 210 وكالة.
- البنك الوطني الجزائري : 201 وكالة[14].

- بنك التنمية المحلية: 150 وكالة[15].
- القرض الشعبي الوطني : 133 وكالة.
- البنك الخارجي الجزائري: 127 وكالة[16].

جدول 9: الكثافة المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2004-2010

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الكثافة المصرفية	27360	26800	26900	26600	26500	26600	26300

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على

0NS : STATISTIQUES économiques comptes économiques quelques agrégats de l année2000 a2009 Disponible sur le site http://www.ons.dz/IMG/pdf/Qagrega.pdf consulté le04/7/2012.

من خلال الجدول، نلاحظ أن هناك فرع بنكي لكل 26300 شخص سنة2010، بالرغم من ارتفاع عدد الفروع البنوك التي وصلت إلى 1367 سنة 2010، مقابل 35 مليون نسمة بعدما كانت تقدر بـ 1183 سنة 2004 مقابل 32 مليون نسمة[17]، مما يدل على وجود نقص كبير في بلوغ الخدمة المصرفية لشريحة كبيرة من المجتمع.

من خلال ما سبق، يتضح أن البنوك التجارية الجزائرية غير قادرة على جذب الودائع أو تعبئة الادخار، وذلك لاعتمادها بصفة أساسية على الودائع الجارية، ذات المصدر النفطي، مهملة بذلك أهمية جذب الودائع ذات الآجال المتوسطة والطويلة، وهو ما تؤكد صحة الفرضية الخامسة .

الخلاصة :

من خلال الدراسة المقدمة، اتضح أن التحسن الملحوظ في مستوى الادخار لم يكن ناتجا عن تطور قدرة البنوك التجارية الجزائرية في جذب الودائع، بل يعود سبب ذلك إلى الارتفاع المحسوس في العوائد البترولية التي تأخذ شكل ودائع جارية، على اعتبار أن هذه الأخيرة أكثر تأثيرا في حجم الودائع المصرفية مقارنة بالودائع الآجلة خاصة في السنوات الأخيرة من الفترة المدروسة، فضعف الودائع لأجل في تغطية النشاط الائتماني وضعف ارتباطها بتغيرات الناتج الداخلي الإجمالي، واتجاه ميلها نحو الانخفاض، وضعف مساهمتها في تكوين رأس المال الثابت لدليل على ذلك. ويرجع ذلك إلى عدم توفر الجهاز المصرفي الجزائري على سياسات ادخارية محكمة، تسمح له بتشجيع المدخرات ذات الطابع المتوسط والطويل الآجال، لأنه كلما كانت هيكلة الودائع المصرفية لصالح الودائع الجارية، زادت السيولة المجمدة في النقدية، ولا يمكن الاعتماد على هذا المصدر في عملية التمويل.

و قد ترجع أسباب ضعف قدرة الجهاز المصرفي على جذب الودائع إلى ما يلي:

- ضعف درجة المنافسة في الجهاز المصرفي، من خلال هيمنة البنوك التجارية العمومية على السوق المصرفي من جهة، وتخصص كل بنك من هذه البنوك في خدمة قطاع معين من الاقتصاد.
- ظاهرة فائض السيولة النقدية المتواجدة على مستوى البنوك التجارية العمومية. مما لا يجعلها بحاجة إلى أموال المودعين .

- ارتفاع معدلات التضخم في الآونة الأخيرة، مما كان له إنعكاس على ضعف القوة الشرائية للدينار الجزائري.
- ضعف مستوى الأوعية المصرفية الموجهة للمودعين.
- ضعف استخدام التكنولوجيا الحديثة كآلية لتطوير الخدمات المصرفية.

هذا الوضع يستدعي الاهتمام أكثر بالودائع لأجل، على اعتبار أنها تمثل المصدر الأساسي والأكثر استقرارا في التمويل، من خلال التركيز على المدخرات الاختيارية طويلة الأجل للقطاع العائلي أو القطاع الخاص، ونخص بالذكر هنا قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو ما يلزم البنوك التجارية على رسم سياسات ادخارية واضحة ومحكمة، تتضمن أشكال ادخارية جديدة وتنوع في الخدمات المصرفية بحيث تكون شاملة لمختلف طبقات المجتمع. ولا يكون ذلك إلا من خلال الاهتمام أكثر بعنصر الابتكار والإبداع في المنتجات والخدمات البنكية، مما يجعل الجهاز المصرفي مواكب للتطورات الحاصلة على المستوى العالمي في مجال الصناعة المصرفية، الشيء الذي من شأنه أن تغير في السلوك الادخاري للأفراد والابتعاد عن ظاهرة الاكتناز.

الهوامش والاحالات:

1 . *cutting though.complexity (KPMG): Guide des banques et des établissements financiers en Algérie : édition 2010 P56 ,57.*

2. هشام جبر، **إدارة المصارف**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2008، ص 192.

3.نفس المرجع، ص 19.

4. منير إبراهيم هندي، **إدارة البنوك التجارية: مدخل اتخاذ القرارات**، الطبعة الثالثة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 150 .

5 . communication de la banque d'Algérie :Evolutions économiques et monétaires en 2010 et éléments de tendance du premier semestre 2011,le 16 Octobre 2011.disponible sur le site fille.//c:/users/pc/documents/Bank of algeria-banque d'algerie.ntm.(consultée le 01/01/2012).
series rétrospectives ,juin 2006.p55. 6 . bank of algeria: bulletin statistique de la banque d' Algérie,

7. عبد النور بوخمخم، **الملايير تخرج نقدا من البنوك و البريد ولا تعود**، مقال منشور في جريدة الشروق اليومية الجزائرية، العدد 3366، الموافق 11/7/26 .

8. حمزة محمود الزبيدي، **إدارة المصارف، استراتيجية تعبئة الودائع و تقديم الائتمان**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، عمان، الاردن، 2000، ص 138 .

9. نفس المرجع، ص 141

10. أحمد جامع، **النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الجزئي**، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1974 ، ص 118.

11 . Guide des banques et des établissements financiers en Algérie :cutting though.complexity (KPMG) : édition 2010, P13.
12 . banque d'Algérie :évolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2011, mai 2012 P74.
13 . www.badr-bank.dz/2009/index.asp?page=badr-historique, consultée le 30/09/2012.
14 . www.elkhabar.com/ar/economie/294177.html le 30/09/2012.
15 . banque de développement local, la BDL en chiffres(1985-2012), p2..
16 . www.bea .dz/présentationbea/historique.html, consultée le 30/09/2012.
17 . ONS, statistiques économiques :Quelques agrégats de l année 2000 a 2009 , comptes économiques , Disponible sur le site http://www.ons.dz/IMG/pdf/Qagrega.pdf consultée le04/7/2012..